

دراسة لـ"المركز الفرنسي" ومعهد باسل فليحان حول المساهمة الاقتصادية للصناعات الثقافية في لبنان

دعت دراسة أعدها معهد باسل فليحان المالي والـ#اقتصادي، بتمويل من "المركز الفرنسي" في لبنان والوكالة الفرنسية للتنمية، عن "المساهمة الاقتصادية للصناعات الثقافية والإبداعية في لبنان"، وأطلقت الأريعاء، إلى توفير "إطار قانوني ووضع سياسات عامة" في هذا المجال، "تحمي حقوق المبدعين وتمنحهم أجراً عادلاً، وتدعم نشر المصنفات وإشاعها"، وتضمنت توصيات أخرى لـ"تعزيز القطاع الثقافي والإبداعي اللبناني" بحيث "يولد الثروة" ويكون محرّكاً للاقتصاد.

عقد "المعهد الفرنسي" ومعهد باسل فليحان مؤتمراً بالصيغة الافتراضية لإطلاق نشر الدراسة التشخيصية التي تحمل عنوان "المساهمة الاقتصادية للصناعات الثقافية والإبداعية في لبنان- التشخيص والإمكانات والتوصيات"، والتي كلفت بها سفارة فرنسا بالشراكة مع الوكالة الفرنسية للتنمية معهد باسل فليحان في العام 2019، لتقييم الصناعات الثقافية والإبداعية في لبنان ووزنها الاقتصادي والاستراتيجي.

شارك في إطلاق الدراسة مديرة "المعهد الفرنسي" في لبنان ماري بوسكاي ورئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي لمياء المبيض بساط، وروبير لاكمب، المستشار الثقافي للسفير بيار دوكان المكلف تنسيق مؤتمر الدعم الدولي من اجل لبنان، والباحثة والمستشارة في شؤون الإدارة والتسويق الاستراتيجي محاسن عجم والأستاذ المساعد مدير المرصد الجامعي للاقتصاد الاجتماعي في جامعة القديس يوسف نزار حريري.

استغرق إعداد هذه الدراسة أكثر من عام بمشاركة عدد من الخبراء، من أبرزهم السيدة محاسن عجم، والدكتور نزار حريري والخبير الاقتصادي رضى حمدان، وهي تقدّم نظرة عامة بالأرقام عن القطاع الثقافي، علماً أنها "المرّة الأولى تتناول دراسة واحدة وضع هذه الصناعات في مجملها، متجاوزة الاختلافات بين قطاعاته المتعددة.

"اهتمام أكبر منذ العام 2010"

وتوضح الدراسة بالتفصيل والأرقام حجم مشاركة القطاع الثقافي في الناتج المحلي الإجمالي، ومساهمته المباشرة وغير المباشرة في توفير فرص العمل أو حتى إمكاناته التصديرية. وتشكّل بالتالي مرجعاً مهماً يبيّن مدى ضعف الأهمية المعطاة لأنشطة إنشاء المحتوى الثقافي ونشره في الاقتصاد الوطني اللبناني.

في هذا الإطار، قالت مديرة "المركز الفرنسي" في لبنان ماري بوسكاي، إن "السلطات الفرنسية أولت الصناعات الثقافية والإبداعية اهتماماً أكبر منذ العام 2010 سعياً إلى الإفادة من مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد وتوفير سبل نموه". وأشارت إلى أن "دراسات أجريت في فرنسا عن مدى مساهمة هذه الصناعات في توليد الثروات وتوفير فرص العمل". وشددت على أن "النظرة إلى هذه الصناعات يجب ألا تعتبر أنها قطاع يرتب أكلافاً على الدولة ويحتاج إلى دعم منها، بل أنها قطاع يولد إيرادات وفرص عمل".

كما ذكّرت بأن "فرنسا شاعت منذ العام 2018، وفي إطار تعاونها الوثيق مع لبنان، أن تتيح للصناعات الثقافية والإبداعية اللبنانية الإفادة من هذه المقاربة".

كذلك، لاحظت أن "وزن الصناعات الثقافية والإبداعية في لبنان كان قائماً أصلاً ورأت فرنسا ضرورة قياس حجم ثراء لبنان الإبداعي ودينامية هذا القطاع والصعوبات التي يعانها". وأوضحت أن الهدف يتمثل في "التشخيص ووضع توصيات تحدد العوامل التي تساهم في نموه".

وأبرزت أن "الدراسة مرحلة أولى وبداية لعمل سيتواصل لدعم نمو هذا القطاع"، مشيرة إلى أنها "ليست الوحيدة (...). بل تتكامل مع دراسات أخرى". كما شرحت أن "دوائر القرار السياسي والسلطات التنفيذية والاشترعية" هي من بين الفئات التي تتوجه إليها توصيات الدراسة الهادفة إلى "إثبات الامكانيات التي يختزنها هذا القطاع لكي يتم دعمه من خلال السياسات العامة وبرامج النهوض التي ستبناها الحكومة الإصلاحية المأمولة"، مشددة على أنه "قطاع غني بالموهب وله سمعة عالمية ويمكن ان يسهم في نهوض البلد اقتصادياً في حال توافر له اطار ملائم".

كذلك، رأت بوسكاي أن في إمكان المانحين الدوليين أن "يجدوا في هذه الدراسة عناصر تساهم في نهوض لبنان". وإذ أكدت أن "فرنسا مستعدة لأداء دور (...). من خلال الدعم الفني للسياسات العامة انطلاقاً من خبرتها"، أملت في أن تكون الدراسة "أداة لإقامة شراكات ثنائية عدة وليس فقط مع فرنسا بهدف مشاريع دعم مستقبلية".

"لامبالاة رسمية مزمنة"

أما رئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، لمياء المبيض بساط، فأبرزت أن إطلاق الدراسة "يتزامن مع السنة 2021 التي خصصتها الأمم المتحدة للاقتصاد الإبداعي". وأبدت دهشتها "لغياب هذا القطاع عن كل خطط التنمية الاقتصادية للبنان"، معربة عن أسفها "لحال اللامبالاة الرسمية المزمنة تجاه هذا القطاع". كما شددت بدورها على أن الصناعات الثقافية والإبداعية "ليست قطاعاً إضافياً يحتاج إلى دعم حكومي، بل هي، على العكس من ذلك، تولّد قيمة مضافة قوية، وتساهم في توليد فرص عمل مباشرة وغير مباشرة وفي تصحيح الميزان التجاري، وتوفر إمكانات نمو ضخمة وتحفّز قطاعات عدة أخرى".

كذلك، لفتت بساط إلى أن "الدراسة تضع الإصبع على الصعوبات وتقترح على أصحاب القرار والمانحين مسارات للعمل". وشددت على ضرورة "إعادة بناء نموذج جديد لهذا القطاع"، نظراً إلى كونه "لا يشكل قيمة اقتصادية كبيرة فحسب، بل لأنه ضامن للقيم وللهوية الثقافية".

ودعت إلى "التحرك سريعاً من أجل الـ#ثقافة، خط الدفاع الأول عن الحريات، ولدعم الصناعات الإبداعية كأداة للصمود الاقتصادي والسياسي وللمقاومة الثقافية".

من جانبه، قال روبرير لاكمب، المستشار الثقافي للسفير بيار دوكان، المكلف تنسيق مؤتمر الدعم الدولي من أجل لبنان: "تعمل مع السفير دوكان الى جانب لبنان ومن اجله في اطار النهوض المبكر، من خلال مساعدات طارئة وإنسانية بسبب الوضع الذي يعيشه لبنان لكنها لا تشكل في أي حال بديلاً من الإصلاحات البنوية ليس فقط في ما يتعلق بالسياسات الثقافية بل بصورة عامة". وأعلن في هذا الإطار عن "وسائل لدعم الفنانين مباشرة، منها برامج إقامة وصناديق وخطة لإعادة هيكلة قطاع السينما والمهرجانات والمكتبات".

وأضاف: "نحاول مساعدة القطاع الثقافي اللبناني على النهوض ولكن لا شيء يمكن ان يكون بديلاً من وضع سياسات عامة لا ضمن ليس فقط دوام ما سنقدمه اليوم، ولكن أيضاً حرية التعبير للفنانين، فلا ثقافة ولا ابداع من دون حرية تعبير".

بدورها، شرحت عجم أن "الدراسة وفرت صورة اقتصادية شاملة للقطاعات الثقافية والإبداعية وحددت المعوقات البنيوية والتنظيمية وتضمنت توصيات واقتُرحت مسارات للعمل، وتمثّل الغرض منها في إظهار ما تختزنه هذه القطاعات من إمكانيات غير مستغلة، ووضع الخطوط العريضة لسياسة عامة وطنية لتنمية هذه القطاعات".

"ركائز عدة"

ركزت الدراسة على ثلاث فئات قطاعية هي الفنون الأدائية والقطاع السمعي البصري والتصميم، تشمل قطاعات كالمسرح والسينما والمهرجانات وألعاب الفيديو والبث التدفقي والأزياء والهوت كوتور والمجوهرات.

وأُسفت عجم لكون الدراسة كانت قبل انفجار مرفأ #بيروت، تهدف إلى تطوير هذه القطاعات وتميئها، ولكن بعد 4 آب اصبح الهدف منها إنقاذ هذه القطاعات، أمله في تحديثها لتقييم اثر الانفجار ولشمول قطاعات مهمة لم تتناولها كالنشر والإعلام والإعلان وسوق الفن. وأوضحت أن "السياسة العامة المقترحة لهذه القطاعات تقوم على عدد من الركائز، بينها تحسين حوكمة هذه القطاعات (إعادة تعريف الوضع القانوني للفنان وإصلاح الإطار الضريبي والجمركي)، وتعزيز المواومة مع النظام التعليمي وتعزيز الشراكات الاستباقية".

أما حريري فتحدث عن الأثر الاقتصادي للقطاعات الثقافية والإبداعية كاشفاً أنها كانت تشكل حتى 2015 نحو 4,75 في المئة من الناتج المحلي، أي ما يوازي 2,3 مليار دولار. وأشار إلى أن القطاع يوظف وحده 5,8 في المئة من السكان العاملين، اي يعمل فيه نحو مئة ألف شخص على الأقل.

كما أفاد أن القطاعات الثقافية والإبداعية تولّد ثروات مرتين أكثر من القطاع الزراعي ويقدر ما يوُلّد قطاع البناء.

إلى ذلك، شدد بيان مشترك للطرفين على أن "تحقيق الازدهار يتطلب إطاراً قانونياً ووضع سياسات عامة للإبداع تحمي حقوق المبدعين وتمنحهم أجراً عادلاً، وتدعم نشر الأعمال والمصنّفات الفنية والإبداعية وأشاعها، وتشكل منظومة فاعلة يفيد منها الجميع".

وأضاف: "من هذا المنطلق، وبناءً على كل هذه الحقائق والأرقام المفيدة، تقدم الدراسة توصيات تهدف إلى توفير أفكار ومعطيات تستند عليها السلطات العامة والجهات العاملة في القطاع والأطراف المانحة الدولية في تعزيز القطاع الثقافي والإبداعي اللبناني بحيث يكون قادراً على توليد الثروة وبئسم بالاستدامة".



المساهمة الاقتصادية للصناعات الثقافية

بعن براسة أمتعاً معهد ياسل
فليمان المالي والاقتصادي بتحويل
من "المركز الفرنسي" في لبنان
ويتولى من الوكالة الفرنسية
للتنمية عن "المساهمة الاقتصادية
للصناعات الثقافية والإبداعية في
لبنان" إلى توفير "إطار قانوني
ووضع سياسات عامة" في هذا
المحلق "تعمي حقوق المبدعين
وتمنحهم أجراً عادلاً. وتدعم نشر
المصنّفات وأشاعها"، وتضمنت
توصيات أخرى "تعزيز القطاع
الثقافي والإبداعي اللبناني" بحيث
يكون "يولّد الثروة" ويكون
مركزاً للاقتصاد. وعقد "المعهد
الفرنسي" ومعهد ياسل فليمان
مؤتمراً بالمصيفة الافتراضية
إلحاق نظر الدراسة الشخصية
التي تشمل عنوان "المساهمة
الاقتصادية للصناعات الثقافية
والإبداعية في لبنان - التخليص
والإمكانيات والتوصيات"، والتي
كلفت بها سفارة فرنسا بالبرلكة
مع الوكالة الفرنسية للتنمية معهد
ياسل فليمان في العام 2019
لتقييم الصناعات الثقافية والإبداعية
في لبنان ووزنها الاقتصادي
والاستراتيجي. وتوضح الدراسة
بالتفصيل والأرقام حجم مشاركت
القطاع الثقافي في الناتج المحلي
الإجمالي، ومساهمته المباشرة وغير
المباشرة في توفير فرص العمل أو
حتى إمكانيته التصديرية. وتشكل
بإتالي مرجعاً مهماً يبيّن مدى
ضعف الإحصاء المعطلة لأشعة
إهداء المحتوى الثقافي وتطرده في
الاقتصاد الوطني اللبناني.